الفصل العاشر

«قناة الجزيرة»
أداة للتغيير أم بوق للدعاية المتطرفة؟

obeikandl.com

obeikandl.com

من بين كل الخطوات الدراماتيكية التي بادر إليها الأمير القطري الجديد بعد توليه الحكم عام ١٩٩٥، كان إطلاق قناة الجزيرة الفضائية هو ما جعل اسم الإمارة الصغيرة، التي تقع في قلب الخليج العربي، اسما معروفا في جميع أنحاء العالم. وأدى نجاح القناة وانتشارها إلى تسليط الأضواء على قطر باعتبارها دولة عربية مستقلة ذات طبيعة خاصة. وفي تلك الأثناء أحدثت القناة، التي تقع استوديوهاتها في شمال مدينة الدوحة، ثورة حقيقية في الإعلام العربي، وقادت تغييرا حادا في شكل ومضمون برامج المتابعة الإخبارية التي يجري بثها لمشاهدي التليفزيون في الشرق الأوسط وكل متحدثي اللغة العربية في جميع أنحاء العالم.

وأصبحت قناة الجزيرة نموذجا جديرا بالتقليد والمحاكاة من جانب وسائل الإعلام في العالم العربي بفضل الأسلوب الجديد في تقديم التقارير الإخبارية المباشرة والمفتوحة، التي تغطي موضوعات مثيرة للجدل، وتوجيه النقد اللاذع لأنظمة الحكم العربية، وبرامج الاستضافة (التوك شو) العاصفة التي تشهد مواجهات نقاشية ساخنة بين خصوم سياسيين من مختلف التيارات والاتجاهات وعلى كافة المستويات ممن تكون لديهم وجهات نظر متباينة بشأن الأحداث في أفغانستان والعراق والسلطة الفلسطينية. ولكن نجاح الجزيرة لم يكن مجانا. فقد أصبحت قطر، بسبب القناة وبرامجها، هدفا للانتقادات القاسية من جانب أنظمة الحكم العربية التي وجدت نفسها فجأة تحت عدسة مكبرة وتحت المجهر، كما تلقت انتقادات أيضا من جانب مسؤولين بالإدارة الأمريكية، ممن يعتقدون أن برامج القناة تساهم في التحريض على الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الانتقاد الموجه للقناة من كلى الجانبين يثير الأسئلة حول دور الجزيرة في صياغة الرأي العام في الشرق الأوسط وما وراءه. وترتبط هذه الأسئلة، بشكل وطيد، بإشكالية الهوية

العربية في المستقبل، بما في ذلك إمكانية إطلاق مبادرة التحول الديمقراطي مع الحفاظ على استقرار وسيادة على الأحداث بحيث تتمكن الإدارة الأمريكية والولايات المتحدة من مواجهة تحديات المرحلة.

بدأت الجزيرة في فبراير ١٩٩٦ [illegible] تعمل من القدرة [illegible] بالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الحاكم آنذاك، الذي أطلق برنامجه الشهير للإصلاحات السياسية والاجتماعية التي طالب الأمير تنفيذها منذ [illegible] بداياتها آنذاك، وقف خلف تدشين الجزيرة تسعى إلى أن تصبح سمة دولته يتم التعبير من خلالها عن حرية وطموح القيادة القطرية الجديدة. وكانت هناك دلالة ما من أن إنشاء قناة الجزيرة جاء بعد بضعة شهور فقط من افتتاح مكتب المصالح الإسرائيلية في الدوحة، من المطلق أن كل من الحدثين كان يعتبر أساس للطريق الاستثنائي الذي تسعى قطر للسير فيه.

وكان إنشاء قناة الجزيرة نتاج مبدرة لشخصيات مركزية في الحكم القطري، وعلى رأسهم الأمير نفسه ووزير خارجيته الديناميكي وصاحب التأثير الكبير الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني. ومن أجل تمويل بداية عمل القناة، حولت حكومة قطر ١٣٧ مليون دولار إلى ميزانية القناة، وقام رجال أعمال قطريون بتحويل مساهماتهم إلى القناة بصورة غير مباشرة. وكان هناك جزء واضح من الميزانية مطلوبا لتمويل الأجور الضخمة وتوفير المعيشة الفارهة والسخية لنخبة و«زبدة» الإعلام العربي، لأن قطر كانت بعيدة عن مركز صناعة الثقافة والصحافة في العالم العربي. واقتنع جزء من كبار المذيعين بالانضمام إلى قناة «الجزيرة» أيضا بسبب إيمانهم بقدرة القناة على إحداث تغيير حقيقي في مجال الإعلام بالشرق الأوسط، ولكن موافقة أغلبهم على الانتقال للعيش في الدوحة كانت نابعة من الإغراء المالي

الهائل. ومع ذلك، أثبت هذا الاستثمار جدواه وحقق المطلوب منه، لأن المستوى العالي لرجال الإعلام الذين نجحت الجزيرة في تجنيدهم للعمل لديها – ومن بينهم ٢٥ صحفيا كانوا يعملون بمحطة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» الناطقة باللغة العربية، والتي انهارت قبل وقت قصير من ذلك – كان مفتاحا مركزيا في الصعود السريع للقناة الفضائية القطرية.

وعبرت قطر عن طموحها وأهدافها من إقامة هذه القناة عبر الاسم الذي أطلقته عليها، «قناة الجزيرة»، التي تنسب إلى شبه الجزيرة العربية، التي تقع في مركزها المملكة العربية السعودية، وانتشر منها الإسلام والثقافة العربية. وجاء اختيار الاسم ليعبر عن نبوءة قادة قطر لوضع الإمارة في مقدمة المنصة والتأثير على مستقبل الخليج العربي والشرق الأوسط بأكمله، عن طريق جعل الجزيرة أكثر القنوات العربية تفاعلا وحرية بالعالم العربي. ومن خلف هذه النبوءة وقف الاعتراف بأنه في عصر الإنترنت والإعلام الجماهيري لم يعد ممكنا إخفاء المعلومة أو الخبر عن الجمهور، ولذلك ينبغي على قطر أن تنضم إلى جبهة صناعة المعرفة، التي تكسبها قوة تأثير هائلة على الرأي العام.

وبطريقة عملية تحقق الأمر عبر وضع مقاييس ومعايير جديدة للتقارير الإخبارية التي تبثها القناة، والتي كانت تختلف بشكل مطلق عما كان معروفا في الدول العربية حتى ذلك الحين. وما زالت السلطات الحكومية العربية تسيطر على قنوات التليفزيون الرسمية، واعتاد مشاهدوها على بث أخبار تركز على الفعاليات والأحداث الرسمية والبث الحي لمراسم الاستقبال الرسمي وتقارير مملة عن لقاءات بين الرؤساء، يتم تلخيصها بشكل عام في كلمات جافة، مثل: «وبحث الزعيمان القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية محل الاهتمام

المشترك». وفي المقابل عرضت «الجزيرة» لأول مرة قناة تليفزيونية ديناميكية باللغة العربية، تبث على مدار ٢٤ ساعة يوميا، أخبارا مهمة ذات مضمون فعلي بأسلوب يذكر بالشبكات الإخبارية الدولية المتقدمة.

ونتيجة لذلك تحولت «الجزيرة» إلى قناة إخبارية رائدة في العالم العربي خلال وقت قصير من انطلاقها. وأدى هذا النجاح السريع إلى زيادة شهية القائمين على القناة، الذين لم يكتفوا بالساحة الإقليمية وأعربوا بكل وضوح وصراحة عن طموحهم لمنافسة أكبر وسائل الإعلام في العالم.

وبدأ تحقيق الطموح الدولي لقناة الجزيرة من ملصق (بوستر) تم توزيعه في تلك الفترة يحمل شعارا على خلفية عين ضخمة، ويقول الشعار: «الجميع يشاهدون CNN.. فما الذي تشاهده CNN؟.. إنها تشاهد الجزيرة». وبدا هذا الشعار خياليا في البداية، لكنه تحول بسرعة إلى واقع، بعد أن كانت الجزيرة أول من يصل إلى القصص الإخبارية الرئيسية، حتى قبل أكبر وأهم الشبكات الإخبارية في العالم. وكان الحدث الفارق والمهم في ذلك هو عملية «DESERT FOX»، أو «ثعلب الصحراء»، التي قام الأمريكيون خلالها بمهاجمة أهداف داخل العراق، في شهر ديسمبر ١٩٩٨، إذ تم بث أول صور تليفزيونية مدهشة للمواقع التي أصابتها صواريخ البحرية الأمريكية في بغداد، حاملة شعار قناة الجزيرة، الذي بات معروفا منذ ذلك الوقت. ويضاف إلى ذلك أنه بعد أسبوعين من بدء الهجوم الأمريكي. نجحت القناة القطرية في أن تحظى بأكبر نسبة مشاهدين عندما سبقت كل القنوات الأخرى في بث كلمة الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين، الذي دعا إلى ثورة عامة في العالم العربي. ولم يكن اختيار صدام حسين لقناة الجزيرة وليد الصدفة، وإنما نبع من رغبته في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين والمشاهدين في العالم، بعد أن

تم تدمير محطة التليفزيون العراقي بقذائف أمريكية. وبالنسبة للقناة القطرية، التي ادعت بشدة أنها مفتوحة أمام كل زعيم عربي ليقول ما يشاء، كان ذلك بلا شك أحد اللحظات التي ساهمت في ترسيخ مكانة القناة في وعي الجماهير العريضة.

وبالإضافة إلى الجانب الإخباري المتميز، أراد الجميع في العالم العربي مشاهدة الجزيرة أيضا بسبب أسلوبها الثوري في برامج الاستضافة والبرامج الحوارية التي تبثها، والتي تثير خلافات حول قضايا تتصدر اهتمامات المجتمع العربي وتمس أعصابه بشكل مباشر. وكانت برامج أسبوعية مثل «الاتجاه المعاكس»، «أكثر من رأي»، «حوار مفتوح»، «بلا حدود»، والتي يتم بثها على الهواء مباشرة، هي التي حطمت كل القواعد المكتوبة عن البرامج التفاعلية في العالم العربية، عبر تقديمها مواقف وآراء متناقضة، ونقاشا عاصفا في قضايا حساسة للغاية – مثل التطرف الإسلامي، والقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، وقضية القومية الكردية، والديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية، ومكانة المرأة. وكان الحديث بلا رقابة أو محظورات في موضوعات حساسة كهذه، بعد كل وسائل الرقابة وموانع نقل المعلومات في دول المنطقة العربية، يشكل مصدرا لإثارة اهتمام مواطني هذه الدول المتابعين لبرامج الجزيرة.

يضاف إلى ذلك إمكانية أن يتصل كل مشاهد بالأستوديو ليشارك في النقاش الدائر مع الضيف، مما أضاف مزيدا من النجاح والتميز لبرامج الاستضافة في القناة، لأن شدة حساسية النقاش في تلك البرامج تصل في أحيان كثيرة إلى حد الصراخ والسباب الشخصي المتبادل، الذي لا مكان له طبعا في القنوات العربية الرسمية.

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك حقيقة مهمة تتعلق بأن هذه البرامج استضافت

أناسا وشخصيات لم تظهر من قبل على شاشات التليفزيون العربية، بما في ذلك مسؤولين إسرائيليين، من بينهم وزراء وأعضاء كنيست ومتحدثين رسميين باسم حكومة إسرائيل، وفي أعقاب ذلك زادت بدرجة واضحة نسبة تعرض المشاهدين للجانب الإسرائيلي في أية قصة، وحظوا بمشاهدة بث حي لمناقشات عاصفة خلال مواجهة بين صيوف إسرائيليين وضيوف فلسطينيين ومشاركين من دول عربية مختلفة. وبذلك تجاهلت الجزيرة الأسلوب الذي تم فرضه على وسائل الإعلام العربية قبل إقامتها، ذلك الأسلوب الذي رفع راية المقاطعة التامة لكل المسؤولين الإسرائيليين، وواصلت الجزيرة سياستها تلك، رغم نيران الغضب التي تلقتها من أولئك الذين لقبوها بأنها «قناة صهيونية»، ورغم الإدعاءات التي قيلت بشأنها من أن كثرة ظهور الإسرائيليين على القناة يساهم في مسيرة الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها والاعتراف بمكانتها في الشرق الأوسط.

هذا التجديد الذي قدمته الجزيرة في برامجها هو احد العوامل الأساسية التي جعلت عشرات الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم، بعد ذلك بوقت قصير، يشاهدون برامج القناة الفضائية كل يوم. حقا أن معظمهم يقيمون في العالمين العربي والإسلامي، ولكن هناك عدد ليس قليل منهم في مناطق أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية في الغرب وحتى الصين واليابان في الشرق. وفي المقابل، فإن التجديد الذي أتت به القناة الفضائية القطرية، جعلها ضيفا، بل فردا من أفراد العائلة، في كل بيت في مناطق واسعة من العالمين العربي والإسلامي، بما وضعها ، مرة بعد مرة، على طريق التصادم مع أغلب أنظمة الحكم في الدول العربية. وفي الواقع، لم تكن هناك دولة عربية واحدة، باستثناء قطر طبعا، لم تر أن الضرر أصابها، ولم تعبر في وقت أو آخر عن احتجاجها على برامج الجزيرة. بل إن

الأنظمة العربية بصفة خاصة شعرت أنها مهددة بالفعل من الأسلوب الذي تعمل به البرامج التفاعلية بالقناة، لأنها تتيح، لأول مرة، لمعارضيهم الظهور في الأستوديو، والهجوم عليهم، وإثارة نقاش حاسم بشأن الأوضاع الداخلية في الدول العربية – وهو الأمر الذي لم يكن تصوره ممكنا قبل ميلاد الجزيرة. ونتيجة لذلك، اتخذت العديد من الدول العربية إجراءات عقابية، أكثر من مرة، ضد قناة الجزيرة ومراسليها تعبيرا عن الاحتجاج على ما بدا بنظر تلك الدول مسا بسيادتها فوق أراضيها.

ووقعت مواجهة شهيرة بصفة خاصة بين مصر والمحطة في شهر أكتوبر ٢٠٠٠. وكان ذلك في الأيام الأولى من اندلاع أعمال العنف، التي عرفت في الشارع العربي باسم «انتفاضة الأقصى»، حيث دعا كثيرون في المنطقة إلى الجهاد ضد إسرائيل. وعلى هذه الخلفية تم بث برنامج «الاتجاه المعاكس»، الذي يقدمه المذيع السوري فيصل القاسم، الذي يعد المذيع الأكثر شعبية في الجزيرة، وناقش المسألة التالية: «هل ينبغي على الحكام العرب أن يسمحوا لرعاياهم بتنفيذ أعمال الجهاد ضد إسرائيل؟»، وكان الجو المحيط، والموضوع المثير للخلاف الذي اختاره البرنامج والمذيع المعروف بميوله للاستفزاز والتحريض والإثارة تسببت في دخول المتحدثين بالبرنامج في معركة صوتية. وأثناء تبادل الحديث ادعى الشيخ نادر تميمي، مفتي جيش التحرير الفلسطيني أنه ينبغي على مصر أن تطرد «السفير الصهيوني» من أراضيها. وأطلق الشيخ تميمي سهامه باتجاه الرئيس المصري حسني مبارك على خلفية اعتراضه على الحرب مع إسرائيل، ودعا إلى إسقاط نظامه الحاكم. وكأن الفوضى التي كانت في الأستوديو لم تكن كافية، أتاح البرنامج لأحد المشاهدين أن يتحدث بعد أن اتصل هاتفيا بالبرنامج، وراح يطلق كلمات المديح بحق قاتلي

الرئيس المصري أنور السادات. وكما هو متوقع أدت هذه الكلمات إلى إثارة الغضب في القيادة المصرية. وادعى مسؤولون مصريون أن القناة تعمل على زعزعة استقرار الحكم في مصر، عبر دعوتها لممثلي المعارضة الإسلامية المتطرفة للظهور في برامجها، بل وهددوا باتخاذ خطوات ضد القناة إذا استمرت مثل هذه الأمور.

ولم يكن الغضب وفقدان الصبر في مواجهة ظاهرة اسمها «الجزيرة» نصيب مصر فقط، فقد وقعت مواجهات مشابهة مع الكثير من أنظمة الحكم العربية الأخرى. وأعربت الجزائر عن غضبها من استضافة ممثلي المعارضة في برامج الجزيرة، عندما علم النظام الحاكم هناك عن عزم القناة بث برنامج عن أعمال القمع التي يمارسها الجيش الجزائري ضد المنظمات الإسلامية المتمردة.

وتوترت علاقات الأردن مع قطر أيضا، وأغلقت مكاتب الجزيرة في العاصمة الأردنية عمان، لفترة ما، عقب بث برنامج بعنوان «٤ سنوات على اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل»، قام خلاله ضيف سوري باتهام العاهل الأردني الراحل الملك حسين بالتعاون مع إسرائيل. بل إن مكاتب القناة في رام الله تعرضت هي الأخرى للإغلاق عام ٢٠٠١، لعدة أيام، بأوامر من السلطة الفلسطينية، بعد بث تنويه وإعلان لبرنامج على الجزيرة عن الحرب في لبنان، تضمن صورة تم اعتبارها مسا باحترام وكرامة ياسر عرفات.

وكانت موجات الاحتجاج على القناة حاضرة أيضا لدى جيران قطر القريبين منها على الخليج العربي، حيث وجدوا صعوبة في قبول تغيير قواعد اللعبة، التي كان من المحظور بموجبها توجيه انتقادات من دولة إلى شقيقتها الأخرى في المنطقة. فقد صبت الكويت على سبيل المثال، غضبها على قناة الجزيرة، في عهد حكم صدام حسين، بدعوى أن القناة موالية للعراق، وعندما بلغ الغضب ذروته لدى الكويتيين

أرسلوا وزيرا رفيع المستوى إلى الدوحة، من أجل بث الشكوى في أذن السلطات هناك من الانتقاد الذي تلقته سياسة الكويت في أحد برامج القناة. أما البحرين، أقرب جيران قطر- والتي كانت علاقاتها متوترة من تلقاء نفسها بسبب الصراع الإقليمي المتواصل على جزيرة «حوار» – فصبت نيران غضبها على القناة بسبب مقابلة مثيرة للجدل مع ممثل المعارضة في البحرين. وكما هو معروف كانت المملكة العربية السعودية أيضا، خلال السنوات الأخيرة، على طريق التصادم الدائم مع الجزيرة، بسبب الملاحظات الانتقادية التي يتم بثها في مناسبات كثيرة ضد العائلة السعودية المالكة. وفي أعقاب ذلك حددت المملكة أنشطة الجزيرة على أراضيها، وفي العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ منعتها من نقل مشاعر الحج. والأكثر من ذلك أنه في نوفمبر ٢٠٠٥، ترددت أنباء عن أنه ردا على «الحملة المعادية للسعودية» التي تبثها القناة، عرقلت المملكة مشروعا لإنشاء أنبوب لتنقل الغاز بين قطر والكويت.

بسبب الخوف من الجزيرة، بذل الكثير من المسؤولين في العالم العربي جهودا كثيرة من أجل التشكيك في مصداقية القناة، عبر نشر ادعاءات بأنها تمثل مصالح غربية، بل أمريكية وصهيونية بالأساس، وأنها تدار بمعرفة المخابرات المركزية الأمريكية «سي آي إيه» وجهاز الاستخبارات الإسرائيلية الموساد. وقيل أيضا : إن نظام الحكم القطري، الذي يقف خلف قناة الجزيرة، يستخدمها لأعمال الابتزاز السياسي من دول بالمنطقة لصالح جهات أجنبية. وكانت هناك تداعيات اقتصادية ومالية على قناة الجزيرة من الحرب الكلامية وعرقلة عملها على الأرض، في مواجهتها مع أنظمة الحكم العربية التي شعرت أنها تتعرض للضرر من برامج بث القناة القطرية. وجاءت الخسائر المالية على نحو يتناقض مع الشعبية الهائلة للقناة، حيث امتنع كبار المعلنين الموجودين بشكل أساسي في المنطقة العربية عن الإعلان في

القناة خوفا من تأثير ذلك على أنشطتهم الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، ربما كانت شركات ووكالات الإعلان التي يقع مقرها في المملكة العربية السعودية، وتضم أكبر عدد من المستهلكين في شبه الجزيرة العربية، ربما كانت مهتمة بالإعلان عن منتجاتها والوصول إلى جمهور مشاهدي الجزيرة، ولكن امتنعت غالبيتها خوفا من غضب النظام الحاكم بالمملكة. وبناء على ذلك، رغم النجاح الكبير للجزيرة ، كان على شخصيات من الأسرة الحاكمة في قطر - وعلى رأسهم الأمير - أن يواصلوا تمويل القناة بسخاء طوال سنوات وجودها.

على ما يبدو، كان من الممكن التفكير في أن استعداد الجزيرة للإمساك بالثور من قرنيه، ومنحها منصة للأصوات الداعية بوضوح إلى تغيير أنظمة الحكم العربية، سوف يمنحها تزكية كي تحظى، بشكل أوتوماتيكي، بدعم الإدارة الأمريكية، التي تدعم التحول الديمقراطي في الدول العربية. ولكن ومع مزيد من الدهشة والعجب، كان الواقع مختلفا تماما، حيث أثارت القناة القطرية غضب الإدارة الأمريكية أكثر من مرة. وتولد غضب الولايات المتحدة الأمريكية على قناة الجزيرة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، في نيويورك وواشنطن والعمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان والعراق، حيث ساد انطباع في واشنطن بأن القناة تقود خطا لإفساد جهود الحرب على الإرهاب، ويتم استخدامها كأداة لنشر الدعاية التي تمس بالمصالح الأمريكية.

وبرزت هذه الادعاءات بصفة خاصة أثناء حرب الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين، التي بدأت في ٢٠٠٣، لأن الجزيرة سمحت لأن تكون منصة لعناصر منظمات سرية في العراق طالبوا بتكثيف الجهود لتهدئة الأجواء من أجل استقرار نظام الحكم الجديد في الدولة، وبلغ الغضب الأمريكي ذروته عندما عرضت القناة

صورا لجنود أمريكيين وبريطانيين قتلى وآخرين وقعوا في الأسر بالعراق، الأمر الذي اعتبرته واشنطن ماسا بجهود الحرب.

من جانبها، دافعت الجزيرة عن نفسها بالقول إنه بعد أن طالب البنتاجون بإزالة الصور حتى يتم إبلاغ ذوي القتلى الخبر، وهو ما فعلته القناة بالفعل، وتوقفت عن عرض الصور لبضع ساعات، ولكن هذه التوضيحات وتبريرات القائمين على القناة بأنهم لم يفعلوا أكثر من أداء واجبهم الصحفي، لم تجد آذانا صاغية لدى الإدارة الأمريكية التي أصرت على أن القناة تحرض العالم العربي ضد الولايات المتحدة.

في أعقاب ذلك، ورغم العلاقات الوطيدة التي أشرنا عليها بين الولايات المتحدة وقطر، أثناء الحرب، وتمركز القيادة العسكرية الأمريكية في القاعدة التي تقع بالقرب من مقر قناة الجزيرة في الدوحة، قرر البنتاجون منع أنشطة القناة في العراق، كما خرج مسؤولون في إدارة الرئيس بوش، يوجهون انتقادات قاسية ضد الجزيرة، وكان أشد هذه الانتقادات قسوة، ما ورد على لسان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، الذي اتهم القناة القطرية في أبريل ٢٠٠٤ بأنها تبث الأكاذيب، وتعمل بالتنسيق مع الإرهاب. بينما أجرى وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مقابلة وصفت بأنها عاصفة وصادقة – بكلمات اعتبرت غاضبة بالمفهوم الدبلوماسي – مع وزير الخارجية القطري، ادعى خلالها باول أن تقارير الجزيرة تضر بالعلاقات القائمة بين الدولتين. وبلغت نبرة الولايات المتحدة ذروتها تجاه قط، عندما لم تدعو واشنطن قطر في شهر يونيو من العام نفسه، ضمن مجموعة الدول العربية، إلى مؤتمر الدول الثمانية الصناعية، والتي كان هدفها المعلن هو مناقشة الإصلاحات في الدول العربية، وبرزت عدم الدعوة بشكل خاص؛ لأن قطر من الدول الأساسية التي

تقود مسيرة التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دول الخليج العربي، وزادت دهشة قطر لأن قناة الجزيرة، التي تلقت انتقادات أمريكية، يعتبرها القطريون واحدة من أكثر المبادرات التي تستهدف دفع مسيرة الليبرالية والتحرر في مجال تداول المعلومات.

بعد عدة سنوات قليلة من إطلاقها، حصدت الجزيرة بعضا من ثمار مسيرتها، وأصبحت علامة من علامات الثورة الإعلامية التي بدأت في الدول العربية. ولكن على خلفية الواقع السائد في الشرق الأوسط المتوتر، وجدت القناة نفسها بين المطرقة والسندان. فمن ناحية، باتت تحت ضغوط كثيفة ومتواصلة من أنظمة الحكم العربية، التي تعتقد أن القناة تساعد عناصر المعارضة المتطرفة، مع اتهامها أيضا بأنها «عميل للغرب»، يهدد استقرار هذه الدول، ومن ناحية أخرى، يرى الكثير من مسؤولي الإدارة الأمريكية – خاصة المنتمون إلى التيار اليميني – أن الجزيرة محطة تلفزيونية معادية للولايات المتحدة الأمريكية، وتتحدث باسم الإسلام المتطرف، وتمس جهود الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي.

عندما سئل القائمون على قناة اجزيرة عن رؤيتهم للهجوم الذي تتعرض له القناة من كل الاتجاهات، من جانب أجهزة الحكم العربية والإدارة الأمريكية على حد سواء، كانت إجابتهم أن ذلك أكبر دليل على أن القناة تسير في الطريق الصحيح. ويقولون إن ذلك نتيجة حتمية لا يمكن منعها من محاولة الحفاظ على خط مهني حر ومفتوح، الذي يمنح حرية التعبير لكل وجهت النظر المختلفة، ويمتنع عن فرض أي نوع من أنواع الرقابة، ويقولون: إنه من الطبيعي أن يكون هناك من يتضرر من التغطية الإخبارية المتزنة التي تمس الواقع غير الجيد، أو مكانة هذا أو ذاك خلال البرامج التي تبثها القناة.

وتعتمد هذه التوضيحات على أنه في السنوات القليلة التي مضت على انطلاق القناة، نجحت الجزيرة في أن تحظي بمصداقية عالية في تقاريرها الإخبارية في الدول العربية، الأمر الذي يعد إجابة جزئية على النقد الكثيف الذي تلقته القناة منذ إقامتها. ومع ذلك، علينا أن نضع في الاعتبار أن القناة هي نتاج مبادرة خاصة للقيادة القطرية التي لم يتم انتخابها بأسلوب ديمقراطي، وأنها اختارت خطًّا سياسيًّا استثنائيًّا، وكانت النتيجة أن هذه الخطوات أدت إلى إثارة توترات لا تتوقف في مواجهة عدد من الدول العربية بسبب خطوات قطر الاستثنائية بدفع التيار الليبرالي والإصلاح الداخلي، أو بسبب علاقات الدوحة مع الولايات الأمريكية وإسرائيل. كما أن هذه الخطوات نفسها أدت إلى إثارة توترات مع الولايات المتحدة بسبب العلاقات الوطيدة التي أقامتها الدوحة مع المنظمات الإسلامية الراديكالية. وبناء على ذلك، وفي ضوء المد الإعلامي الذي منحته الجزيرة لقطر، لم يكن هناك فحص متعمق للأسباب التي جعلت القناة دائما أداة لإثارة الخلافات العاصفة مع الدول الأخرى داخل المنطقة وخارجها.

ويتطلب هذا الفحص التعامل مع أسئلة أساسية تتعلق بأنشطة القناة، وعلى رأسها: هل الثورة الإعلامية التي بدأت بفضل الجزيرة تمثل الحبل السري لإجراءات أوسع تبشر بمزيد من التحول الديمقراطي في العالم العربي؟ أم أن القناة تستغل المناخ الذي كان قائما في مجال الإعلام والمعرفة في الدول العربية والإسلامية، كي تصبح بوقا دعائيا لمواقف وآراء متجذرة منذ قديم الزمان؟ وبصفة خاصة: هل تبنت القناة معايير متقدمة من الصحافة الموضوعية، أم أن عناصر متطرفة استغلت برامجها لأغراض دعائية وتحريضية؟

على ما يبدو، لسنا في حاجة إلى أدلة تثبت صحة الاحتمال الثاني. ويتضح الأمر

على سبيل المثال من بث الجزيرة لبرنامج «الشريعة والحياة»، أسبوعيا، للشيخ يوسف القرضاوي، الذي يحظى بشعبية كبيرة. ويستخدم الشيخ القرضاوي هذا البرنامج من أجل الترويج لفتاوى تنتهج خطا متشددا ومحرضا ضد الغرب، في أنحاء العالمين العربي والإسلامي. ومن ذلك على سبيل المثال، أثناء حرب العراق عام ٢٠٠٤، أعلن الشيخ القرضاوي فتوى تقضي بأن من يلقون حتفهم على يد الجنود الأمريكيين هم شهداء، بل وشجع المسلمين على احتلال أوروبا - ليس بوسائل عسكرية طبعا- من خلال نظرية تقول إن العالم كله ملك لله. ويبغي العمل على هداية البشرية إلى الإسلام. وبالطبع لم تسلم إسرائيل من انتقادات القرضاوي، الذي دعا في أحاديثه للقناة إلى الجهاد ضد إسرائيل. وشجع الفلسطينيين كثيرًا على تنفيذ عمليات انتحارية. بل إنه أفتى بإمكانية مشاركة النساء في هذه العمليات، مستدلا على ذلك بمشاركة النساء في الحروب في عهد النبي محمد ﷺ.

وفيما يخص القول بأن الجزيرة تبث دعاية متطرفة وخطيرة، يمكن أن نجد ما يؤيده في الحقيقة التي تقول بأن القناة اختارت أن تبث خلال السنوات الأخيرة شرائط لزعيم القاعدة، أسامة بن لادن، ونجح الأخير من خلالها في توصيل كلامه إلى ملايين البيوت في كل المنطقة. وكان هناك نموذج بارز بعد أسابيع من وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عندما انفردت الجزيرة ببث شريط، يعترف فيه بن لادن بمسؤولية القاعدة عن التفجيرات. ويضاف إلى ذلك أنه في السنوات التالية، في أعقاب إسقاط نظام حكم طالبان في أفغانستان على يد الولايات المتحدة، وهروب قادة القاعدة إلى مخابئ سرية، ظلت شرائط بن لادن والمقربين منه تجد طريقها إلى القناة، التي كانت تبثها دون أي تدخل – حتى تلك التي تضمنت دعوات واضحة إلى تنفيذ عمليات تفجيرية ضد الأمريكيين وحلفائهم. وفي نهاية

أكتوبر ٢٠٠٤. عشية انتخابات الرئاسة الأمريكية، بثت الجزيرة شريطا توجه فيه أسامة بن لادن بالحديث مباشرة إلى الشعب الأمريكي، هاجم خلاله السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهدد بتنفيذ العديد من العمليات مثل تلك التي نفذتها منظمته قبل ثلاث سنوات من ذلك.

في أعقاب هذه الشرائط التي تم بثها برغم الضغوط الكثيفة التي مارستها الإدارة الأمريكية على قطر لمنعها. كان هناك من اتهموا القناة الفضائية القطرية بأنها «المتحدث باسم القاعدة» واتهموها بنشر الرسائل المتطرفة للمنظمة، والمساعدة في التحريض على الإرهاب، ولم تكن مثل هذه الاتهامات الموجهة للجزيرة صادرة فقط عن الأمريكيين، وإنما كانت تصدر عن مسؤولين في دول أخرى، ادعوا أن سياسة القناة بث هذا الكم من الرسائل التي تصلها مباشرة من منظمات إرهابية، تساعد على تحقيق أهداف هذه المنظمات في بث الخوف والذعر بين السكان، والتحريض على أعمال العنف. على سبيل المثال، في أعقاب اختطاف مئات الرهائن على يد الإرهابيين الشيشانيين في مسرح بموسكو، في أكتوبر ٢٠٠٢، وجهت الحكومة الروسية انتقادات قاسية لقناة الجزيرة، قالت خلالها إن القناة في تغطيتها للحدث، تحولت في الواقع إلى متحدث باسم المجموعة الوهابية المتطرفة الشيشانية، التي تلقت بذلك مساعدة، باستخدام التكنولوجيا الغربية المتقدمة للترويج لدعايتها، واستمر سماع مثل هذه الاتهامات في السنوات التالية أيضا، والتي قامت خلالها القناة ببث تسجيلات وصلتها من مجموعات إرهابية، ظهر فيها رهائن من دول مختلفة في جميع أنحاء العالم وهم يتحسرون على أنفسهم، أو يتم إعدامهم بطريقة وحشية على يد الإرهابيين. كل هذه الأمور زادت من عدد المقتنعين في العالم الغربي بأن الجزيرة وسيلة لترويج الإيديولوجية الإسلامية الراديكالية.

وبالطبع يرفض القائمون على قناة الجزيرة كل هذه الاتهامات تماما، ويصرون على أن بث هذه المحتويات المثيرة للجدل، مثل شرائط أسامة بن لادن، لا يتم بثها بدوافع أيديولوجية، بل لأنها ببساطة تتضمن محتوى إخباريا، وهو أمر يمثل جزءا من سياسة القناة التي تقضي بإتاحة حرية التعبير لمختلف وجهات النظر، وقد سمعت مثل هذا الرد على لسان مذيع القناة فيصل القاسم الذي دافع عن بث شرائط بن لادن على قناة الجزيرة، قائلا: إن الأمر يتسق مع الواجب الصحفي للقناة، وقال القاسم: «إننا أثناء التغطيات نكون في حالة حرب»، وبنفس الروح تحدث القاسم عن تطور الجزيرة والتزامها ببث كل المعلومات والأخبار لمشاهديها، مقارنة مع انغلاق محطات التلفزيون الأخرى «التي ترتبط بشكل رئيسي بأنظمة الحكم ولا تستطيع بث أي خبر حقيقي عما يحدث على أراضيها للجمهور».

وتبين كلمات فيصل القاسم بشكل واضح طريقة تفكير هيئة التحرير القائمة في قناة الجزيرة، التي تسعى القناة بموجبها إلى لعب دور لغرس قيم جديدة تتعلق بحرية وانفتاح التقارير الإخبارية في المنطقة، وبموجب وجهة النظر هذه، يعبر بث البرامج الإشكالية عن نوع من الليبرالية الإعلامية الجديدة التي تسعى الجزيرة لتقديمها في الشرق الأوسط، والتي تعمل على دفع القيم الديمقراطية وحرية التعبير المنتشرة في الدول الغربية نفسها. وحتى إذا كان الأمر متعلقا بالتعامل مع عناصر متطرفة، كانت حتى ذلك الوقت ممنوعة من الظهور على شاشات التلفزيون في العالم العربي، فإن ذلك يبدو كثمن ينبغي دفعه للتعبير عن مختلف الآراء ووجهات النظر الموجودة في الساحة. ويمكن العثور على تأكيد لذلك في شعار القناة القطرية: «الجزيرة.. الرأي والرأي الآخر».

ومع ذلك، فإن هذا الكلام يبين عمق سوء التفاهم القائم بين مسؤولي قناة

الجزيرة ومنتقديهم. فبالنسبة للقائمين على القناة، فإن فيصل القاسم، على سبيل المثال، عندما استضاف في برنامجه «الاتجاه المعاكس» ممثل حركة حماس في طهران، أبو محمد مصطفى، في مواجهة ممثل السلطة الفلسطينية، حسن عصفور، وتبادل الاثنان الاتهامات والسباب، يعتبر ذلك مساهمة في خلق تلفزيون ليبرالي مثير للاهتمام، ويتميز بالانفتاح ويعرض للمشاهدين صورة أكثر كمالا عما يحدث في المجتمع الفلسطيني، عن اختلاف الآراء الداخلية فيها. في المقابل، وعلى الجانب الآخر، يبدو الأمر بمثابة إتاحة منصة دولية للمتحدث باسم حماس، تحت رعاية الجزيرة التي تحظى بجماهيرية واسعة، الأمر الذي يساعد على وصول الدعاية المتطرفة لحركة حماس إلى أكبر عدد ممكن من الجماهير.

ويتضح من هذه الصورة أن هناك ثغرات كبيرة في صورة القناة، فمن ناحية تبدو الجزيرة أداة للتغيير تساعد في تغلغل القيم الغربية إلى الإعلام العربي، ومن الناحية المقابلة، تبدو القناة كأداة دعائية للإسلام المتطرف. ولكن قد يبدو أن هذا الالتباس في صورة الجزيرة نابعا من وجهة نظر غربية خارجية، يأتي في مركزها أن الجزيرة قناة عربية تعبر عن السياسة والثقافة والدين والحياة الاجتماعية في الشرق الأوسط. كما يتضح أيضا من تشكيل الفريق العامل بالمحطة، في مختلف وظائف التحرير والإنتاج التي تتكون في معظمها من فلسطينيين ومصريين وأردنيين ولبنانيين. وفي ضوء ذلك يصعب الاندهاش من أن القناة تعرض أولا وقبل أي شيء الرؤية العربية والإسلامية في القضايا المركزية التي تتطرق إليها – خاصة فيما يتعلق بالملف العراقي والقضية الفلسطينية أو المشاكل الداخلية التي تشغل الدول العربية. وهي بذلك لا تختلف عن بقية وسائل الإعلام العربية، ولا يمكن أيضا تجاهل الاختلاف الجوهري الذي قدمته الجزيرة عند مقارنتها بوسائل الإعلام التي كانت موجودة في

الدول العربية قبل إطلاق القناة، وهي التغييرات التي ينبغي النظر إليها على خلفية البيئة التي تعمل فيها.

ويبرز الآمر في أسلوب التغطية التي تمنحها الجزيرة لإسرائيل وعلاقاتها مع الفلسطينيين والعالم العربي. على الجانب الإيجابي، لا يمكن تجاهل مساهمة القناة الفضائية القطرية في زيادة الوعي الجمعي الإعلامي العربي عندما دعت صوت إسرائيليين إلى برامجها، ولكن على الجانب الآخر، كان واضحا تماما أن الخط التحريري للجزيرة فيما يتعلق بإسرائيل يشبه تماما ذلك الخط السائد لدى بقية وسائل الإعلام العربي. وبصفة خاصة بدت إسرائيل في برامج القناة من نفس الجانب السائد في بقية العالم العربي الذي يعرضها كمجتمع معاد للفلسطينيين ولكل جيرانها. وكان هناك مثال لذلك في برنامج باسم «سري للغاية» تم بثه في ١٦ فبراير ٢٠٠٧، وعرض، إلى جانب صور المقاهي في تل أبيب، صورا لنحواجز في الأراضي الفلسطينية، كما تم عرض مقاطع من مقابلات أجراها المذيع يسري فودة مع المطرب (الإسرائيلي) أفيف جيفين، الذي قال إن ما يبعث على الضحك أن اليهود خبراء في التكنولوجيا بينما العرب خبراء في الحمص والقهوة، بالإضافة إلى لقاء مع عضو الكنيست آنذاك عزمي بشارة، الذي أكد أن المشكلة ليست عدم وجود رغبة لدى إسرائيل للتفاوض، وإنما عدم رغبة إسرائيل في دفع ثمن السلام. وكممثل لإسرائيل في قطر، شعرت بهذه النبرة جيدا، في تقارير القناة عن العلاقات بين إسرائيل وقطر، وعن أنشطة مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، والتي تشبه تماما تلك التقارير التي تبثها محطات التلفزيون العربية الأخرى، التي تؤكد على التحفظ من تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وأدركت من ذلك أنه على الرغم من امتناع الجزيرة من توجيه النقد لقطر، وجد محررو القناة حرية مطلقة في توجيه

انتقادات مباشرة على السياسة المعلنة للحكومة القطرية بشأن العلاقات بين إسرائيل والإمارة الخليجية، على الرغم من أن الحكومة القطرية هي التي أطلقت القناة.

وبرز هذا الخط التحريري للجزيرة في مضمون التقارير التي تم بثها في شرائط الأخبار عن المواجهات العنيفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في فترة الانتفاضة الثانية. وقام مراسل القناة في السلطة الفلسطينية وإسرائيل وليد العمري – الحاصل على الماجستير على الصحافة والإعلام من جامعة تل أبيب – ببث سيل من التقارير، عبرت بشكل مطلق عن وجهة النظر العربية والفلسطينية، من حيث اختيار الصور، والتعليقات المصاحبة لها. وكنتيجة للحساسية المفرطة التي أثارتها قناة الجزيرة في تقاريرها خلال تلك الفترة، كان هناك من رأى فيها أحد العناصر المسؤولة عن تسخين الأجواء المعادية لإسرائيل في مناطق السلطة الفلسطينية – التي يشاهد بث القناة فيها ثلاثة من كل أربعة فلسطينيين – وكان هناك نموذج بارز للتغطية التي استخدمتها القناة لدعم الموقف الفلسطيني في الصراع ضد إسرائيل، يتمثل في بث متكرر لصور تبادل النيران بين جنود جيش الدفاع الإسرائيلي ومسلحين فلسطينيين في غزة، والذي وقع في بداية الانتفاضة، التي مات فيها الطفل محمد الدرة (١٢ عاما) في أحضان أبيه، الذي كان يحاول الدفاع عنه في مواجهة الرصاص المتطاير، وكان استخدام هذا المشهد ككليب متكرر في الفواصل الرابطة بين برامج قناة الجزيرة، عاملا مساعدا بصورة واضحة على تحويل محمد الدرة إلى شهيد ورمز للنضال الفلسطيني ضد إسرائيل. بل والأكثر من ذلك أن الشعبية الواسعة التي تحظى بها الجزيرة في أنحاء المنطقة، جعلت هذا الحدث كلحظة عصيبة من المواجهة مع إسرائيل في الوعي العربي العام.